القوانين المنظمة للاستيطان الإيطالي في ليبيا وأثرها على المجتمع المحلي خلال الفترة من 1914 - 1940م.

ياسمينة الهادي حسن الجربي

قسم التاريخ – كلية التربية
جامعة الزاوية

الملخَّص:

يهدف هذا البحث إلى التعرف على القوانين المنظمة للاستيطان الإيطالي وأثره على المجتمع الليبي في الفترة من 1914–1940م، تتبع البحث أهم القوانين التي أصدرتها إيطاليا، وكيف استندت عليها في الاستيلاء على أراضي الليبيين بطرق ملتوية ، لتحويل ليبيا غلى مستوطنة إيطالية وتصبح الشاطئ الرابع لها ويبدو إن السياسية الإيطالية لم تكن تهدف إلى استغلال الأراضي من الناحية الاقتصادية فحسب ، وإنما اندمجت فيها الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال ما تتحقق للمستوطنين الإيطاليين من مكاسب، وخروج أصحاب الأراضي بخسائر فادحة نتج عنها آثار سلبية متعددة انعكست على الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الليبي.

Abstract:

This research aims to identify the laws regulating the Italian settlement and its impact on the Libyan society in the period from 1914-1940 AD. The Italian policy was not only aimed at exploiting the lands from an economic point of view, but also incorporated political, economic and social goals into it, through the gains achieved by the Italian settlers, and the exit of the landowners with heavy losses that resulted in multiple negative effects that were reflected on the economic and social life of the Libyan society.

المقدمة:

تعتبر ظاهرة الاستعمار الأوروبي من أهم معالم تاريخنا الحديث، ولآن الاستعمار يختلف في طبيعته وشكله من دولة إلى أخرى، فقد مثل الاستعمار الإيطالي لليبيا اقسي أنواعها، والمتمثل في الاستعمار الاستيطاني الذي يقوم على مبدأ إقصاء سكان البلاد وإبادتهم والاستيلاء على أرضيهم بداية بالاحتلال العسكري مروراً بالسيطرة على أراضي الليبيين وصولا إلى الاستيطان، وترسيخه بالقوانين والتشريعات ولهذا فإن الأرض تعتبر هي جوهر المسألة الاستيطانية، إذن فكيف تمكن المستوطن الإيطالي من الحصول على الأراضي الليبية؟ وكيف انعكس ذلك على الليبيين أصحاب الأرض الشرعيين، وخاصة إن القوانين الإيطالية ركزت على تحويل ليبيا إلى مستعمرة استيطانيه لتوطين الإيطاليين على حساب الليبيين، ومن اجل ذلك أخذت ايطاليا تعمل على تثبيت أقدمها في أراضي الليبيين بإصدار مجموعة قوانين تخدم اطماعها الاستيطانية، كان من أهمها قانون 1914 القاضي بأحقية السلطات الإيطالية في استغلال الأراضي الأميرية التي تحصلت عليها من الدولة العثمانية، لتكوين مزارع استيطانية تساعد على النهوض بالاقتصاد الإيطالي، ويمكن القول أنهم احرزوا نجاحاً ملحوظاً في تجارب الاستيطان بمصادرة العديد من الأراضي استناداً إلى القوانين المتعددة التي ساهمت في ترسيخ أسس الاستيطان التي لم تكتمل بسبب اندلاع الحرب العالمية الثانية سنة 1943م.

ومن هنا جاءت العديد من التساؤلات:

س1: متى بدأت عملية الاستيطان الإيطالي في ليبيا؟

س2: ما هي أهم القوانين المنظمة للاستيطان الإيطالي في ليبيا؟

س3: كيف كان لقوانين الاستيطان الإيطالي أثاره السلبية على الحياة الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تلقي الضوء على حقبة مهمة في تاريخ ليبيا، ويعتبر الاستيطان الإيطالي والقوانين المنظمة له من المواضيع الهامة في تلك الفترة، وتتجسد تلك الأهمية في تصميم ايطاليا على تحويل ليبيا العربية إلى ليبيا الإيطالية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز سياسة ايطاليا الاستعمارية لتجسيد مشروعها الاستيطاني في ليبيا، واعتمادها على العديد من الوسائل من بينها إصدار العديد من القوانين لتنفيذ عملية التوطين البشري للإيطاليين في ليبيا.

منهج الدراسة:

المنهج المتبع في هذه الدراسة المنهج التاريخي القائم على جمع المادة التاريخية والتأكيد على الموضوعية العلمية.

تقسيمات الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور

أولاً: بداية الاتجاه الاستيطاني للاحتلال الإيطالي في ليبيا.

ثانياً: أهم القوانين المنظمة للاستيطان الإيطالي في ليبيا.

ثالثاً: أثر القوانين الاستيطانية على المجتمع الليبي.

أولاً: بداية الاتجاه الاستيطاني للاحتلال الإيطالي في ليبيا

تعود جذور الاطماع الإيطالية في ليبيا إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وتحدد مصير ليبيا بكونها منطقة نفوذ ايطالية في مؤتمر برلين عام 1878م حيث أطلق بسمارك يد فرنسا في تونس الامر الذي جعل ايطاليا تفقد أمالها فيها، وتحولت بأنظارها إلى ليبيا[1]، ومع حلول عام 1902م، احصلت إيطاليا على تأييد بريطانيا وروسيا من أجل تنفيذ خطتها لغزو ليبيا[2] وقبل أن تتدخل فعلياً بقوة السلاح بدأت بالتغلغل السلمي من أجل توطيد نفوها لجعل ليبيا الشاطئ الرابع لها، وإيجاد موطأ قدم لتوسيع اراضيها الضيقة، والتخلص من الانفجار السكاني لديها[3]، ولتحقيق ذلك زاد نشاط المؤسسات الاستعمارية والاقتصادية من اجل التغلغل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي[4]، ولهذا شجعت هجرة الإيطاليين إلى ليبيا والاستيطان بها والتركيز على إقامة المشاريع الاقتصادية والزراعية وكان إنشاء مصرف روما وفروعه المنشرة في مختلف مدن ليبيا[5]، وسيلة من وسائل السيطرة على أهم مقدرات الشعب الليبي والذي بدأ نشاطه سنة 1907م[6]، وقد علقت صحيفة الترقي على ذلك في مقال بعنوان (بلدة عثمانية أم مستعمرة ايطالية جاء فيها: (لا تجد من يسعه انكار استحواذ

ايطاليا... على التجارة وينابع الرزق سيما بعد تأسيس ذلك المصرف...) [7] بالفعل كان المصرف من أهم وسائل التغلغل السلمي، والدليل على ذلك استغلاله لسوء الأوضاع العامة للمواطنين وذلك بإقراضهم مبالغ مالية مقابل رهن أو شراء مساحات كبيرة من أراضيهم[8]، أو بعد ذلك انتزاعها منهم بحجة عجزهم عن تسديد ديونهم[9]، وقدرت قيمة الأراضي التي سيطر عليها المصرف بأكثر من 400000 هكتاراً[10] .

ومع تزايد مشاريعها الاقتصادية المختلفة، وجدت ايطاليا الفرصة مواتيه لاحتلال ليبيا بالتدخل العسكري المباشر سنة 1911[11]، ومنذ البداية عملت إيطاليا على الاستيلاء على أراضي الليبيين ومصادرتها من أجل فرض السيادة الإيطالية على كامل التراب الليبي، وركزت بعد ذلك اهتمامها على التنمية الزراعية باعتبارها عاملاً ضرورياً لنجاح الاستيطان واتخذت عدة وسائل لتحقيق ذلك منها إصدار القوانين والتهجير ومصادرة أراضي المجاهدين في طرابلس وبرقة والجبل الأخضر[12].

وتوزيعها على المستوطنين الإيطاليين، وقد بلغت جملتها حوالي 9313 هكتاراً، وزع منها 3613 هكتاراً خلال عامي 1914– 1915م على 45 مزارعاً. في حين وزع الباقي في الفترة ما بين عامي 1920– 1921م، علماً بأن الاستغلال الفعلي للمجموعة الأولي لم يبدأ إلا في عام 1920م، وذلك بسبب عدم توفر الأمن، وقيام الحرب العالمية الأولى[13]، واتجهت ايطاليا بعد ذلك للأستيلاء على الأراضي المتروكة وهي التي لا تحمل ابنية ولا أشجار، كما قامت بمصادرة أملاك المجاهدين وأملاك الزاويا السنوسية، واتبعت سياسية الأرض المحروقة التي نفذها الحاكم فولبي (1921– 1925م) [14]، ومما زاد الوضع خطورة صدور قانون إبريل سنة 1922م، الذي نص على مصادرة أراضي الثوار والماكينات الزراعية الخاصة بهم، كما تم اصدار قانون أخر 26 يناير سنة 1923م، يقضي بضم الأراضي التي تعتبر ضرورية للصالح العام، ويمنع بيع وشراء والتنازل على أراضي السهول التي لم يتم تطويرها من قبل ملاكها، وجاء بعده قانون 11 ابريل 1922م تم بموجبه مصادرة املاك القبائل المتمردة والمتعاونين معهم، وبذلك حصلت ايطاليا على مجموعة من الأراضي، حيث أصبح المواطنون لا مفر أمامهم من سقوط أراضيهم الخصبة في أيدي الحكومة الإيطالية فإن لم يكن المالكون الأصليون لهذه الأرض مجاهدين، فقد توصف أراضيهم بأنها غير مزروعة، وبذلك يسهل السيطرة عليها واستيطانها من قبل الإيطاليين،

وسميت هذه المرحلة بمرحلة توفير الأراضي، وتزعم هذه الفترة الجنرال فولبي Volipi (1921–1925) الذي كان هدف بسط الاحتلال العسكري المقرون بإحكام السيطرة السياسية المدعومة بتحقيق تقدم في مجال التنمية الزراعية، ولذلك منح الأرض للمستثمرين الإيطاليين مقابل أجرة سنوية ، أعطى الأذن لإتمام إجراءات البيع الفوري مقابل دفع نصف الثمن المقدر لها، مع إعفائهامن الضريبة العقارية لمدة خمس وعشرين سنة[15]، اكمل هذه الخطوة الجنرال دي بونو DeBono (1925– 1928م) الذي ركز على حل مشكلة المساعدات المالية للمستوطن الإيطالي عن طريق منح القروض[16]، وقد وصلت عمليات الاستيطان تقدمها بجهود بادوليو badoglio (1928– 1930م) وخلال عهده بدأت مرحلة تجارب الاستيطان البشري الأول، ويتوضح هذا الأمر عام 1933م، حيث تم انتزاع حوالي 202.827 هكتار خصصت منها 109.858 هكتار لأغراض الاستيطان الزراعي، ولهذا تركزت جهود بادوليو على توسيع الحدود الجغرافية لمناطق الاستيطان، فخرج من المحيط المتعارف عليه في منطقة الجفارة واتجه إلى منطقتي غريان وترهونة ووصل حتى حدود مصراته[17]، ولتهيئة البلاد للاستيعاب الديموغرافي، تم استقبال عدد من الأسر الإيطالية الفقيرة واعتبار كل من طرابلس وبرقة وحدة متكاملة، وذلك لتنفيذ أطماع الاستيطان الإيطالي، وتولي تنفيذ هذه المهمة شركات استعمارية كشركة الأنبس والأنثى والتبغ[18]، والجدير بالذكر أن مساهمة دي بونو في مجال ضم الأرض، وما وزع منها بلغت رقما قياساً في منطقة طرابلس إذا ما قورنت بما سبقة كما هو مبين في الجدول التالي رقم (1):

الفترة	المساحة المستوفي عليها بالهكتار	المساحة الموزعة بالهكتار
قبل أيام فولبي	9.613	3.612
أيام فولبي	57,018	31.538
أيام دى بونو	95.114	66.614
المجموع	616.745	101.764

نقلاً عن الهادي مصطفي أبو لقمة مرجع سابق ص112.

ومما يجب الاشارة إليه بأن الإيطاليين قد احرزوا نجاحاً ملحوظاً في تجارب الاستيطان حتى سنة 1939 بمصادرة (630) ألف هكتار في برقة وفي طرابلس حوالي (246) ألف هكتار[19]، ويتضح ذلك من وصف الجنرال بالبوا Balbo حاكم ليبيا 1934–1940م بقوله (بأن عملية الاستيطان على الأرض الليبية بأنها مشروع ضخم للتوسع في

منطقة شكل جزءاً من أرضهم ولمصلحته وبقيادة حكومة رشيدة) [20] وفي نهاية عام 1940م كان المخطط الذي تضمن الهجرة الثالثة قد تم توقيعه إلا أن دخول إيطاليا الحرب العالمية الثالثة أوقف تنفيذه، ومما سبق يمكن القول، أن تجربة الاستيطان في ليبيا مرت بعد مراحل، وعلى سنوات متتابعة استندت فيها الحكومة الإيطالية إلى اصدار مجموعة من القوانين لإضفاء شرعية سيطرتها على الأراضي الخصبة بطرق متعددة وملتوية.

ثانياً: أهم القوانين المنظمة للاستيطان الإيطالي لليبيا

من الواضح أن الاستعمار الإيطالي كان هدفه الاستيطان في ليبيا إلى الأبد وتدل على ذلك القوانين الجائرة التي تم اصدارها، وكان أولها الإعلان عن ضم ليبيا لأملاك الدولة الإيطالية في 5 نوفمبر 1911م، بالرغم من أنها لم تحتل إلا جزءاً بسيطاً من الأرض الليبية، ومن المؤكد أن إيطاليا كان همها الوحيد الحصول على أكبر مساحة من الأراضي الليبية بطروق ملتوية،وضمها إلى ملكية الدولة الإيطالية حتى تستطيع مباشرة اطماعها الاستيطانية[21] فأنشأت مصلحة التسجيل العقاري بطرابلس مع بداية عام 1913م[22]، من هنا بدأت ايطاليا بتنفيذ سياستها الاستيطانية بإصدار قانون يوليو 1914م الذي اعطاها الحق في استغلال الأراضي الأميرية في كل انحاء ليبيا، كما تم اصدار قانون 14 مايو 1916م الذي أكد على حجز الأموال غير المنقولة المملوكة لرعايا الدولة العثمانية غير الماكثين في طرابلس وبرقة، وبتاريخ 15 اكتوبر 1916م صدر قانون أخر بشأن التصرف بأموال العصاة والمخالفين التاركين لبلادهم[23]، وساعدت هذه القوانين على نقل كل الاملاك والمباني والأراضي التي كانت مملوكة للأتراك العثمانيين والليبيين الذين غادروا البلاد بعد الاحتلال الإيطالي، بالإضافة إلى إملاك المجاهدين، وبعدها صدر قانون رقم (1207) بتاريخ 3-7-1921م الذي اصبحت بموجبة املاك الدولة الإيطالية في ليبيا سواحل البحر، والمياه الجارية، والأودية، وعيون الماء، وطرق القوافل، والساحات، والأسواق، والاثار، وطرق القوافل والغابات ملك للسلطات الإيطالية[24].

هذا وقد تمادت الحكومة الإيطالية بإصدار قانون آخر بتاريخ 7 يوليو 1922م يمنح الشرعية القانونية للإيطاليين على أراضي الليبيين، وذلك بحصولهم على جميع الأراضي التي لم يتم تطويرها واستغلالها من قبل ملاكها.

وزاد الأمر خطورة اصدار قانون أخر بتاريخ 12 ابريل سنة 1923م، يقضي بمصادرة أملاك الثوار والمجاهدين بما فيهم الزوايا السنوسية، وفي 11 ابريل بنفس السنة نفذ قانون مصادرة أراضي القبائل المتمردة والمتعاونين معهم، كما استولت السلطات الإيطالية على الأراضي التي تعتبرها ضرورية لمصلحتها، وذلك استناداً للقانون الصادر بتاريخ 10 نوفمبر 1923م، كما تم انتزاع الأراضي الخاصة والجماعية الموجودة في السهول، والتي لم يتم زرعها منذ 3 سنوات[25]، كما تم إجبار العديد من الملاك على بيع أراضيهم بأرخص الأثمان، وخاصة في المناطق الساحلية والقريبة من المدن، كما تم إنشاء مصرف طرابلس لتوفير القروض الزراعية واستثناء أراضي الامتيازات من دفع الضرائب لمدة 25 سنة، ومن الواضح إن هذه القوانين سهلت لإيطاليا السيطرة على أراضي المواطنين وصادرت العديد منها كما فعلت في إقليم طرابلس، حيث تم مصادرة حوالي 900 مزرعة في مدينة الزاوية، و175 مزرعة في سهل الجفارة[26]، وطبق الإيطاليون في برقة وجوب سريان جميع ما استندوا عليه من قوانين وقرارات، وأدركت حكومة فولبي أن الجهود المبذولة للسيطرة والاستيطان فيها على الأراضي الليبية لابد من دعمه، ولهذا قام بافتتاح ما عرف بصندوق أو مصرف إدخار طرابلس بتاريخ 12 يوليو 1923م، كما يجب على حكومته توفير مزيد من الأراضي وإيجاد الحلول لكل الصعوبات المالية، وتوفير الجو الملائم لإنجاز مشاريع جديدة، وعلى هذا الأساس تم إعلان مجموعة من الإجراءات تزامنت مع زيارة زعيم الفاشيست موسوليني Mussolini لإقليم طرابلس في شهر إبريل 1926م الذي وافق على منح العديد من القروض الزراعية للمهاجرين الإيطاليين[27]، وفي سنة 1928م بدأت آخر المراحل لتجارب الاستيطان الإيطالي وسميت هذه المرحلة بالاستيطان البشري (الديموغرافي)[28] وفيها منح العديد من المهاجرين الإيطاليين مزارع مجهزة بكافة المرافق، مع تسهيل العديد من القروض الزراعية، كما تم افتتاح مكتب للهجرة عام 1931م، وذلك بعهد شركة التبغ بتوطين 500 أسرة إيطالية في مزارع التبغ الحكومية التابعة لها التي أنشأت في منطقة مسلاته وغريان بموجب قرار 22 فبراير 1932م، ولعل من المفيد في هذا الخصوص الإشارة إلى قيام إيطاليا استحداث مصطلح الساحل الرابع ليجعل كل ليبيا مقاطعة واحدة تعرف بالمصطلح السابق وتعامل قانونياً كمقاطعة إيطالية[29]، كما كان شعار هذه المرحلة التي امتدت إلى سنة 1940م، (المزرعة الأسرة) حيث هدفت إلى توظيف

(100) ألف إيطالي في ليبيا وخلال خمس سنوات وصل إلى ليبيا 20 ألف مهاجراً إيطالي، استقبلت منهم طرابلس ألف أسرة من الجنوب الإيطالي كما تمكنوا من استغلال أكثر من ربع مليون هكتار، وغرسوا حوالي مليونين شجرة زيتون و 41 مليون شجرة عنب، ومليونين إلا ربع شجرة لوز في طرابلس ويقابلها 42.578 شجرة زيتون، و355.825 شجرة لوز في منظقة الجبل الأخضر، كما وصلت في عام 1940م أربعمائة أسرة، وبعد ذلك توقفت هذه الهجرات بسبب قيام الحرب العالمية الثانية وخروج ايطاليا من ليبيا[30].

ويلاحظ مما سبق أن إيطاليا كانت تسعى لتحويل ليبيا إلى مقاطعة إيطالية وتفريغها من سكانها وإحلال المهاجرين الإيطاليين مكانهم، استناداً إلى اصدار قوانين متعددة ساعدتها على إضفاء الشرعية القانونية أمام المجتمع الدولي، وتسهيل سلب ونهب أراضي الليبيين وإملاكهم بأية وسيلة كانت مشروعة أو غير مشروعة مطابقة للقانون أم غير مطابقة.

وعلية أن السياسية الاستيطانية كانت لها نتائج سلبية على المجتمع المحلي تمثلت في إعادة توزيع السكان بإحلال المستوطنين الإيطاليين في الأراضي الخصبة وابعاد الليبيين إلى مناطق بعيدة على أراضهم.

ثالثاً: أثر القوانيين الاستيطانية على المجتمع الليبي

1- الأثار الاقتصادية:

بعد الاحتلال الإيطالي لليبيا عام 1911م، بدأت هجرة الإيطاليين إليها بكثافة وسيطروا على مواردها وواحاتها مناطقها الزراعية[31] وذلك بموجب قانون 1914م الذي أعطى للسلطات الإيطالية حق استغلال الأراضي الاميرية الخاصة بالدولة العثمانية في ليبيا، وسهل الفرصة المناسبة لتوافد المستوطنين الإيطاليين إلى ليبيا والسيطرة على العديد من الأراضي بلغت مساحتها 9313 هكتاراً[32]، وتباعاً أصدرت العديد القوانين المجحفة التي أدت إلى ضرب الاقتصاد الليبي ومحاولة ربطه بالاقتصاد الإيطالي، وكان من بينها القانون الذي أصدر في برقة عام 1918م والذي نص على احتكار حصاد القمح ووضعه تحت تصرف الحكومة الإيطالية، وإنزال العقوبات والغرامات المالية لكل من يحاول أن ينزع أو يحصد أي زرع داخل البلاد، وفي الإطار ذاته أصدر والي طرابس يوم 18 أغسطس 1918م قرار ألزم فيه المواطنين بتسليم العملات الأجنبية التي بحوزتهم[33]، كما تم فرض

قانون آخر بتاريخ 8 اكتوبر 1922م الذي فرض على مكاتب التسجيل العقاري نشر الاعلانات بخصوص ملكية الدولة الإيطالية لكل الأراضي الغير مزروعة[34]، وساعد هذا القانون على انتزاع أراضي مساحتها 8700 هكتار بالقرب من تاجوراء، كما ادعت إيطاليا امتلاكها 37% من الأراضي الزراعية، كما سيطرت على أجزاء كبيرة من المناطق التي كانت تستغل لعمليات الرعي وزراعة الحبوب مثل سهل قطيس بالعزيزية ومنطقة شرق سهل الجفارة[35]، كما وصلت مساحة الأرض التي استولت عليها إيطاليا في الفترة 1923-1924م تسعة واربعون ألف هكتار، ووصلت خلال ثمان سنوات مساحتها إلى 200 ألف هكتار[36]، وفي هذا يدل على سيطرة المستوطنين الإيطاليين على معظم الأراضي الزراعية الخصبة وبالتالي سيطرتهم على كافة أملاك الليبيين بما فيها أخصب الأراضي قدرت مساحتها بحوالي 876,000 هكتار استوطنها حوالي خمسة وأربعين ألف من الأسر الزراعية المهاجرة من إيطاليا[37].

وكانت هذه الهجرات في زيادة كبيرة، وخاصة بعد قيام غراستياني Graziani بتهجير الليبيين من أراضيهم في منطقة الجبل الأخضر التي كان يعتبرها العمود الفقري للاقتصاد الزراعي لإيطاليا داخل ليبيا لذا يجب إخلائها من السكان المحلين[38].

كما قام الجنرال بالبو خلال عام 1938م من الاستيلاء على مليون وربع هكتار لتوطين عشرين ألف مستوطن، ولأجل ذلك قامت إيطاليا بإبادة السكان المحليين ، ونفيهم، بلادهم، واقتلاعهم من ارضهم، وحرق مزروعاتهم وتهجيرهم إلى الدول المجاورة، واهلاك ثروتهم الحيوانية[39]، كما وبذلك دمرت جميع مظاهر الاقتصاد في ليبيا، الأمر الذي أدى إلى انهيار مصادر قوت الليبين بعد القتل والابادة والتهجير لكل سكان ليبيا، ويتضح من ذلك إن إيطاليا كان هدفها الاساسي هو تحويل ليبيا إلى مستوطنة إيطالية/ والقضاء على سكانها عن طريق الإبادة والإفناء وأسلوب المعتقلات للبشر والماشية[40]، الأمر الذي أدي إلى انخفاض شديد في الثروة الحيوانية[41].

والجدول رقم (2) يوضح مدى الانخفاض في الثروة الحيوانية خلال سنوات 1920-1933م.

السنة	أغنام	ماعز	إبل	أبقار	خيل	بغال وحمير
1926	80000	70000	5000	10000	14000	9000
1933	9800	98000	2600	8700	1000	5000

نقلاً عن: المختار الطاهر كرفاع، العمالية في ليبيا 1943- 1969م، طرابلس، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 2000، ص 38.

وهكذا نرى أن الاستعمار الإيطالي عمل بكل جهده على حرمان البلاد من مواردها البشرية والاقتصادية حتى يسهل عليه ربط الاقتصاد الليبي بالاقتصاد الإيطالي وتحويل ليبيا إلى مستوطنة إيطالية، ولكن قيام الحرب العالمية الثانية وهزيمتها أمام قوات الحلفاء سنة 1940م أدى إلى فشل مخططها اتجاه تحويل ليبيا إلى مستوطنة إيطالية.

2- الاثار الاجتماعية والثقافية.

الاستيطان الإيطالي ساهم سالباً وبشكل كبير في تغيير الحياة الاجتماعية والثقافية في ليبيا، من خلال تنفيذ سياسة الغزو الثقافي منذ بداية الاحتلال الإيطالي بصدور قانون 17 أكتوبر 1915م، وكانت أهم نصوصه تأسيس المدارس العربية الإيطالية وفرض اللغة الإيطالية في هذه المدارس بهدف القضاء على تعليم اللغة العربية التي تعتبر احدى مكونات الشخصية العربية، كما هدفت السياسية الاستعمارية الإيطالية وقوانينها إلى إبادة الليبي واحلال المستوطنين الإيطاليين وذلك عن طريق تطبيق نظرية (التفريغ والملء)[42]، حيث كتب بادوليو في نوفا انتولوجيا ما نصه: (ولن تتوقف حملتنا حتى تقوم الجماهير المتراصة من الإيطاليين بالانتزاع المطلق لكل قطعة مهما حضرت من هذه الأرض الليبية)، ولتنفيذ ذلك تبنت الحكومة الإيطالية فكرة الإبادة الجماعية عن طريق المعتقلات التي تسببت في موت العديد عن الأهالي بسبب سوء التغذية وتفشي الأمراض[43]، كما قاموا بعمل مذابح جماعة مثل مذبحة المنشية[44]، وقاموا بإعدام الآلاف من المجاهدين وصل عددهم إلى عشرين ألف شهيد، كان اشهرهم اعدام شيخ الشهداء عمر المختار سنة 1931م[45].

ويوضح الجدول التالي رقم (3) حجم الإبادة والهجرة في مجتمع برقة خلال سنوات 1911-1936م

السنة	عدد السكان	المصدر
1911	300.198	الإحصاء التركي الرسمي
1922	750.181	تقرير دي أوغسطين
1928	000.225	الإحصاء الإيطالي شبه الرسمي
1931	000.192	الإحصاء الإيطالي الرسمي الأول
1936	000.142	الإحصاء الإيطالي الرسمي الثاني

نقلاً عن: عزالدين عبدالسلام مختار العالم، مرجع سابق، ص54.

الامر الذي أدي إلى نقص الكثافة السكانية واحداث خلال ديموغرافي في التركيبة السكانية، كما قامت إيطاليا بمعاملة الليبيين مواطنين من الدرجة الثانية ولم يسمح لهم بتقليد وظائف ادارية أو عسكرية عالية، وقد اتضحت معالم تلك السياسة بعد إصدار المرسوم الملكي رقم (917) الصادر بتاريخ 18 أبريل 1835م الذي أختص بتنظيم العمل الإجباري في المستعمرات "من الواضح أن هذا المرسوم طبق على الليبي، باستغلالهم في عملية استصلاح الأراضي وتعبيد الطرق، وبناء المعسكرات، ولهذا نتأكد سياسية التسلط الإيطالي على العنصر الليبي، وفرض السيادة الإيطالية عن طريق القوانين، ونظرة التعالي والتميز العنصري[46]، ولعل خير دليل على ذلك قوانين عام 1938م التي اعتبرت الإيطاليين هم السكان الأصليين، ورغم صدور قانون منح الجنسية الإيطالية لليبيين عام 1839م والمعروف بقانون المواطنة الخاصة إلا أنه لم يمنح إلا لفئة قليلة كانت موالية لإيطاليا[47]، أصبحوا من مناصريها وأعوانها في البلاد واندمجوا مع الإيطاليين في حياتهم اليومية، ولكن برغم من ذلك كانوا في نظر الإيطاليين عمالاً فقط ولم يكونوا في مستوى المواطن الإيطالي في مكانته الاجتماعية، أضف إلى ذلك تسخير الليبيين في خدمة المستوطن الإيطالي والسياسية الإيطالية، ودفعهم للمشاركة في حروبهم الخارجية مثل حروبهم في الحبشة 1935م، والحرب العالمية الثانية 1940م[48]، كذلك عملت إيطاليا على حرمان الليبيين من أخذ حقهم في التعليم، ويتضح ذلك من قول النائب الإيطالي مازادي بقوله: (يجب علينا ألا نساعد العناصر الوطنية الليبية في شيء... بل يجب أن نقهرهم ونسيطر عليهم ونفرض وجودنا على وجودهم...)، وبالفعل شرعت إيطاليا بحرمان الليبيين من الدراسة وخاصة التعليم العالي، إلا أنها احتاجت لمن يخدم المصالح الإيطالية، لذلك رأت ضرورة تعليم الليبيين يتعلموا اللغة الإيطالية حتى يسهل التعامل معهم، وفرضت سياسية الطلينة على كل ابناء الشعب الليبي حتى يعيشوا داخل الدائرة الإيطالية، ويسهل السيطرة عليهم، لهذا حاولت تمرير ثقافتها وسياستها إلى الوسط الاجتماعي والثقافي عبر قنوات عصرية يتم فيها التلفين والتلقي[49] في ضوء ما تقدم يتضح كيف حاولت إيطالية تفريغ ليبيا من سكانها بالقتل والنفي، والتهجير، وكيف حاولت تحطيم الاستقرار النفسي عن طريق المعتقلات والابادة الجماعية، وفرض سياسية الطلينة، وحرمان الليبيين من ابسط حقوقهم بكافة الوسائل بما فيها اصدار قوانين متعددة، وذلك بهدف إحلال المستوطن الإيطالي في أراضي الليبية التي

استولت عليها الدولة العثمانية عام 1911م، اعتبار طرابلس وبرقة مستعمرة موحدة تحت محاولة بعد ذلك تكوين ليبيا الإيطالية عام 1954م بقيامها بتوحيد برقة وطرابلس مع فزان، والتي أصبحت مستعمرة إيطالية حتى هزيمة إيطاليا أثناء الحرب العالمية الثانية، وخروجها مهزومة أمام قوات الحلفاء عام 1943م، وبذلك انتهى حلمها في تحويل ليبيا إلى مستوطنة إيطالية وإعتبارها الشاطئ الرابع لها.

الخاتمة:

من خلال دراستنا للقوانين المنظمة للاستيطان الإيطالي وإثره على المجتمع الليبي في الفترة من 1914– 1940م تبين الآتي.

1– مرت تجربة الاستيطان الإيطالي في ليبيا بعدة مراحل.

2– استندت الحكومة الإيطالية إلى العديد من أجل تحويل الأراضي الليبيية إلى مستوطنات إيطالية القوانين والقرارات من اجل السيطرة على الأراضي الليبية.

3– اصدرت ايطاليا مجموعة من القوانين تمكنت من خلالها من الاستيلاء على مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية، ولعل أشهرها قانون 1928م الذي ساهم في ترسيخ أسس الاستيطان الإيطالي من خلال تزويد المستوطنين بالقروض والمساعدات المالية.

4– بالرغم من الجهود التي بدلتها السلطات الإيطالية بإصدارها قوانين متعددة من أجل تجربة نجاح الاستيطان فإن النتائج كانت محدودة.

5– كان لقوانين الاستيطان الإيطالي اثاره السلبية على الحياة الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا.

هوامش البحث:

(1) أحمد شلبي، موسوعة التاريخ الإسلامي، الجزء 4، ط11، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 1911م، ص297– 298.

(2) حلمي محروس إسماعيل تاريخ العرب الحديث من الغزو العثماني إلى نهاية الحرب العالمية الأولي، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 1997، ص264.

(3) ياسمينة الهادي حسن الجربي، الحماية القنصلية في ولاية طرابلس الغرب ومتصرفية بنغازي إثناء العهد العثماني الثاني (1835- 1911م)، طرابلس، منشورات المركز الوطني للدراسات التاريخية، 2010م، ص133.

(4) ياسين شهاب الموصلي، الأوضاع الاقتصادية في ولاية طرابلس الغرب ومتصرفية بنغازي (1835- 1911م) طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 2006م، ص212.

(5) سالم عبد الله الزناني، الأطماع الاستعمارية الايطالية في ولاية طرابلس الغرب وبرقة العثمانية 1881- 1911م رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة معهد البحوث والدراسات العربية، 1997- ص92.

(6) دار المحفوظات التاريخية، شعبة الوثائق والمخطوطات، ملف الجهاد الليبي، وثيقة رقم (1006) بخصوص افتتاح مصرف روما في طرابلس واعماله، بتاريخ 2 شعبان 1323هـ، الموافق 30 اغسطس 1907م.

(7) جريدة الترقي العدد 191 (11 جماد الآخر 1329هـ/ 1911م).

(8) (م- ج- ل- ط) شعبة الوثائق والمخطوطات ملف التمهيد للغزو، وثيقة رقم 6، تقرير مقدم من الوالي رجب بخصوص مصرف روما، بتاريخ 29 ذي الحجة 1324هـ، الموافق 2 فبراير 1908م.

(9) عبد المنصف حافظ البوري، الغزو الأيطالي لليبيا، دراسة في العلاقات الدولية، الناشر: الدار العربية للكتاب، ص270.

(10) عقيل محمد البربار، دراسات في تاريخ ليبيا الحديث، منشورات EICA فاليتا، 1996م- ص105.

(11) بدرية علي عبد الجليل، المستوطنات الإيطالية في ليبيا في الفترة (1943- 1951م)، المؤتمر العلمي الأول لكلية الأداب والعلوم ترهونة- جامعة الزيتونة- 2015م- ص21.

(12) الهادي مصطفي أبو لقمة، دراسات ليبية، بنغازي، منشورات جامعة قاريونس، 1998م، ص12.

(13) عز الدين عبد السلام مختار العالم، تاريخ ليبيا المعاصر السياسي والاجتماعي (1922- 1948م)، طرابلس مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 2000م، ص68.

(14) جيري لين فاولر، الاستيطان الزراعي الإيطالي في ليبيا منطقة طرابلس، ترجمة عبد القادر مصطفي المحشي مراجعة، عبد الله إبراهيم على، طرابلس، منشورات مركز جهاد الليبيين لدراسة التاريخية، ص136.

(15) الهادي مصطفى أبولقمة، ص19.

(16) حلمي محروس إسماعيل، مرجع سابق، ص992.

(17) الهادي مصطفى أبو لقمة، مرجع سابق، ص 28- 35.

(18) محمد مصطفي الشركسي، مصادرة الأراضي الزراعية في ليبيا خلال سنة 1911-1923م، الشهيد العددان السابع والثامن ، طرابلس، مركز جهاد الليبين للدراسات التاريخية، 1986، 1987م، ص72-73.

(19) عز الدين عبد السلام مختار العالم، مرجع سابق، ص71.

(20) نقلا عن الهادي مصطفى بولقمة، مرجع سابق، ص85..

(21) الهادي مصطفى أبو لقمة، مرجع سابق، ص112- 122- 113.

(22) جمعة محمد الزريقي، أضواء قانونية على سياسة الاستيطان الاستعماري الإيطالي، الشهيد، العدد السادس، طرابلس، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 1985م- ص69.

(23) الهادي مصطفي أبو لقمة، مرجع سابق، ص99.

(24) كلوديو سيجرى الشاطئ الرابع، ترجمة عبد القادر مصطفي المحيشي، مراجعة عقيل محمد البربار، طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 1987م، ص47.

(25) جمعة محمود الزريقي، مرجع سابق، ص70.

(26) محمد مصطفي الشركسي، مرجع سابق، ص73.

(27) الهادي مصطفى أبو لقمة، مرجع سابق، ص 22- 26.

(28) عز الدين عبد السلام مختار العالم، مرجع سابق، ص68-69.

(29) الهادي مصطفي أبو لقمة، مرجع سابق، ص153- 157.

(30) عز الدين عبد السلام مختار العالم، مرجع سابق، ص71.

(31) عبد المالك خلف التميمي الاستيطان الاجنبي في الوطن العربي، الكويت عالم المعرفة، 1983، ص53.

(32) كلوديا سيجرى، مرجع سابق، ص27.

(33) مصطفى علي هويدي، الفاشية كحركة عنصرية من خلال أعمالها في ليبيا، الشهيد، العددان السابع والثامن، طرابلس، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 1987م، ص97-98.

(34) محمد مصطفى الشركسي، مرجع سابق، ص 71-72.

(35) جيري لين فاولر، مرجع سابق، ص 30.

(36) محمد مصطفي الشركسي، مرجع سابق، ص72.

(37) الهادي مصطفى أبو لقمة، مرجع سابق، ص 69.

(38) محمد مصطفي الشركسي، مرجع سابق، ص76.

(39) الهادي مصطفى أبولقمة، مرجع سابق، ص157.

(40) مارتن مور، الشاطئ الرابع الاستيطان الزراعي الإيطالي الشامل في ليبيا، ترجمة عبد القادر، مصطفي المحيشي طرابلس، مركز جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي، 1989، ص123.

(41) المختار الطاهر كرفاع، الحركة العمالية في ليبيا 1943-1969م، طرابلس، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 2000، ص37.

(42) عز الدين عبد السلام مختار العالم، مرجع سابق، ص 53.

(43) المختار الطاهر كرفاع، مرجع سابق، ص42.

(44)أحمد شلبي، مرجع سابق، ص402.

(45)مصطفي على هويدي، مرجع سابق ص89.

(46)المختار الطاهر كرفاع، مرجع سابق، ص42.

(47)مصطفي علي هويدي، مرجع سابق، ص94- 95.

(48)رفعت عبد العزيز سيد أحمد، محمد امحمد الطوير، تاريخ الجهاد في ليبيا ضد الغزو الإيطالي 1911- 1913م، القاهرة، مركز الحضارة العربية، 1998م- ص340.

(49) مصطفي علي هويدي، مرجع سابق، ص94- 95.